الأمم المتحدة

E/ICEF/2021/AB/L.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
31 December 2020
Arabic
Original: English

للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام 2021

9-12 شباط/فبراير 2021

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

ردّ إدارة منظمة الأمم المتحدة للطفولة على تقرير مجلس مراجعي الحسابات

موجز

عملا بالفقرة 7 من مقرر المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) 3/2018، يعرض هذا التقرير ردّ الإدارة بشأن النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/75/5/Add.3). وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع مذكرة الأمين العام التي تتضمن الموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية 2019 المتعلقة بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها (A/75/177). ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار أيضا تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/539) واللجنة الخامسة المقدمة في سياق استعراض كل منهما لتقرير مجلس مراجعي الحسابات.

* E/ICEF/2021/1.

070121 171220 20-16534 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - لمحة عامة

1 - تلقّت اليونيسف للسنة الثامنة على التوالي رأيا غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات بشأن بياناتها المالية. ويُؤكد هذا الإنجاز التزام اليونيسف بالتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومراعاة الضوابط الداخلية الجيدة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

2 - وتشير النتائج الرئيسية الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/75/5/Add.3) إلى الفرص المتاحة لليونيسف لمواصلة تعزيز مجالات متعلقة بمسائل الضوابط المالية وإدارة البرامج والتحويلات النقدية والمشتريات والمخزون، وجوانب مرتبطة بالنظام المركزي لتخطيط الموارد (نظام VISION) وعمليات معاملات مركز اليونيسف العالمي للخدمات المشتركة. وفي هذا السياق، أصدر مجلس مراجعي الحسابات 55 توصية، منها 23 توصية رئيسية، يتناولُها هذا الردّ من الإدارة بمزيد من التفصيل.

3 - وتلتزم اليونيسف بتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019 والسنوات السابقة. وتهدف المنظمة إلى تنفيذ نحو 20 في المائة من توصيات عام 2019، و 90 في المائة من توصيات السنوات السابقة بحلول نهاية الربع الأول من عام 2021. وتتطلع اليونيسف إلى إصدار مجلس مراجعي الحسابات تقييمه للإجراءات المتخذة من الإدارة وإغلاقه هذه التوصيات عند مراجعته للبيانات المالية لعام 2020.

4 - وتكفل آلياتُ اليونيسف للإدارة وإطارُها للمساءلة إدارةَ الأموال بشفافية وفي إطار المساءلة الائتمانية الواجبة. وفي الوقت الذي لا تزال فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تطرح صعوبات أمام العمليات في اليونيسف وفي منظومة الأمم المتحدة وفي سائر العالم، يواصلُ مسؤولو الإدارة العليا في اليونيسف وموظفوها المتفانون أداء واجباتهم على جبهات متعددة من أجل الوفاء بولاية المنظمة. ويدعمُ ذلك التزامٌ بالمبادرات المؤسسية الجارية من أجل تحسين العمليات وتنفيذ البرامج بكفاءة وفعالية من خلال تسخير التكنولوجيا والابتكار.

ثانيا - مقدمة

5 - تواصل اليونيسف، في إطار تنفيذها لتوصيات هيئاتها الرقابية المستقلة، تعزيز الجهود المبذولة لدعم التفوق والكفاءة والفعالية في تنفيذ العمليات. وتشدد هذه الجهود على تبسيط العمليات وتعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر في العمليات عن طريق تسخير المبادرات الاستراتيجية والتحسينات التكنولوجية وتعزيز ثقافة مؤسسية تقوم على الاستمرار في التغير والتحسن. وبقيت المنظمة كذلك مصنفة كواحدة من منظمات المعونة الأكثر شفافية في العالم بحسب مؤشر الشفافية في المعونة الصادر عن مؤسسة Publish What You Fund.

6 - وبقيادة المديرة التنفيذية، مدعومةً بنُوّابها والمراقب المالي ورؤساء المكاتب، يواصل موظفو اليونيسف العمل على تنفيذ ولاية المنظمة في حدود ما تسمح به جائحة كوفيد-19. وينطوي ذلك على أداء الواجبات على جبهات متعددة لتعزيز حقوق الأطفال، في السياقين الإنساني والإنمائي على السواء، بما في ذلك في مناطق تشهد أزمات منذ أمد بعيد. ويواصل موظفو اليونيسف تحقيق نتائج لصالح الأطفال في إطار ثقافة تدعم القيم الأساسية للمنظمة وهي الرعاية والاحترام والنزاهة والثقة والمساءلة.

7 - وقد أصدر مجلس مراجعي الحسابات، اعترافا بالخطوات التي اتخذتها اليونيسف لتعزيز الرقابة المالية والإدارية على العمليات، قائمة توصيات تتضمن 55 توصية (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). وصُنفت 23 توصية من هذه التوصيات على أنها توصيات رئيسية (ذات أولوية قصوى) بينما صُنفت 32 توصية على أنها توصيات أخرى (ذات أولوية متوسطة). واعتُبرت ست توصيات على أنها توصيات مكررة من سنوات سابقة، وتتعلق هذه التوصيات بعملية الميزنة وإدارة الميزانية، وإطار الإدارة المركزية للمخاطر، وتعزيز تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، وأنشطة التحقق، وتحسينات عملياتية أخرى. واليونيسف ملتزمة بتنفيذ جميع التوصيات مع إعطاء الأولوية للتوصيات الرئيسية.

8 - وتأخذ الردود الواردة في هذا التقرير في الاعتبار تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/539) واللجنة الخامسة المقدمة في سياق استعراض كل منهما لتقرير مجلس مراجعي الحسابات، ومذكرة الأمين العام التي تتضمن الموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية 2019 (A/75/177).

9 - وحُدّد جدول زمني لتنفيذ التوصيات التي قبلتها اليونيسف. فقد عملت مكاتب اليونيسف وشُعبها، بقيادة مكتب المراقب المالي، على تحديد التواريخ المستهدفة الأكثر واقعية لتنفيذ التوصيات. وتعهدت اليونيسف بتنفيذ الإجراءات التصحيحية المتعلقة بجميع التوصيات في موعد أقصاه نهاية الربع الأخير من عام 2021. وتتطلع الإدارة إلى إصدار مجلس مراجعي الحسابات تقييمه للتوصيات المنفذة وإغلاقه لها عند مراجعته للبيانات المالية لليونيسف لعام 2020.

ثالثا - ردّ الإدارة على توصيات مراجعي الحسابات بحسب المجالات المنطوية على مخاطر ودرجة الأولوية

10 - فيما يلي موجز لردّ الإدارة على التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات. ويتسق هذا الردّ مع المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام لعام 2019 عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

ألف - الإدارة المالية

11 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات 14 توصية تتعلق بالإدارة المالية. وتعتبر توصيتان منها ذات أولوية قصوى بينما تعتبر 12 منها ذات أولوية متوسطة. وتشير هذه التوصيات إلى وجود فرص لإدخال تحسينات في مجالات المحاسبة المالية، وإدارة الاستثمارات والحسابات المصرفية وصرف العملات الأجنبية، والإدارة المركزية للمخاطر، وعملية الميزنة، وتقديم التقارير للجهات المانحة.

12 - وقد نفذت الإدارة توصيتين من تلك التوصيات، وتتعلق التوصيتان بمراقبة شهادات حسابات النقدية الحاضرة، وتوفر البيانات التاريخية عن المخاطر التي تواجهها اليونيسف.

13 - وتلتزم اليونيسف بتنفيذ جميع التوصيات الأخرى بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2021، باستثناء توصيتين لم تقبلهما. وترد في الفقرتين 14 و 15 من هذا التقرير تفاصيل عن هاتين التوصيتين وردّ الإدارة بشأنهما.

14 - وفيما يتعلق بالتوصية بتصنيف العناصر الطويلة الأجل من حافظة الاستثمارات الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أنها أصول غير متداولة (الفقرة 16 من تقرير مجلس مراجعي الحسابات،

توصية مصنفة على أنها ذات أولوية قصوى)، ترى الإدارة أن الإفصاحات الحالية توضح بما فيه الكفاية الغاية والأسباب التي تدعو إلى الاحتفاظ بهذه الاستثمارات. وتتكون الحافظة من أوراق مالية ذات نسبة أرباح تداول مرتفعة (44 في المائة من عائدات التداول في عام 2019) يُتداول فيها لتعظيم عائدات اليونيسف وتعزيز السيولة حتى يتسنى الوفاء بالالتزامات المستحقة في المستقبل، كما هو مبين في الملاحظتين 18 و 20 من البيانات المالية لليونيسف. وتصنيف هذه الأوراق المالية على أنها طويلة الأجل قد يُعطي مستخدمي المعلومات المالية الانطباع بأنها أوراق يُحتفظ بها لفترات طويلة أو حتى تاريخ استحقاقها. وليس هذا هو الهدف من التداول فيها كما هو واضح من وتيرة تداولها في إطار حافظة عام 2019. وتبيّن الإفصاحات الحالية الغايةَ من هذه الاستثمارات حتى يعلمَ القرّاء بهدف الإدارة من تداولها.

15 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 60 من تقريره، بأن تفصح اليونيسف في البيانات المالية والملاحظات المرفقة بها عن معلومات إضافية عن المخزونات الممولة من منح منتهية (توصية مصنفة على أنها ذات أولوية متوسطة). وأوضحت الإدارة لمراجعي الحسابات أن المخزونات الممولة من المنح المنتهية يمثل أقل من 5 في المائة من مجموع مخزونات مستودعات المكاتب القطرية، ويجري بالفعل تحليلها وعرضها على الإدارة داخلياً. كما أن المعلومات المدرجة حاليا في البيانات المالية تمتثل بما فيه الكفاية لمتطلبات الإفصاح التي تقتضيها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

16 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات توصيتين رئيسيتين تتعلقان بالإدارة المالية. إذ أصدر المجلس، في الفقرة 16 من تقريره، توصية تتعلق بتصنيف استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وقد أعربت إدارة اليونيسف عن رأي مختلف بشأنها (انظر الفقرة 14 من هذا التقرير). كما أصدر المجلس، في الفقرة 72 من تقريره، توصية تدعو اليونيسف إلى أن تعتمد نهجا يقوم على تحديد أهداف واضحة فيما يتعلق بتنفيذ أداة صياغة الميزانية. وردا على هذه التوصية، تشدد إدارة اليونيسف على أن أداة صياغة الميزانية تؤدي الوظائف المطلوبة بما يتفق مع قرار بدء العمل بها عالميا في منتصف عام 2019، لكن بطء تشغيلها (من حيث الوصول إلى الاستمارات وإنجاز العمليات الحسابية) وانطواءها على مشاكل أخرى مرتبطة بالتصميم التقني يشكّلان شاغلين رئيسيين. ولذلك، تعمل اليونيسف على تحسين هذه الأداة حتى تعمل كامل وظائفها على نحو مقبول، بما في ذلك تبسيطها لتناسب المكاتب القطرية، بحلول نهاية عام 2021.

التوصيات الأخرى (ذات الأولوية المتوسطة)

17 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرات 24 و 30 و 35 من تقريره، بإدخال تحسينات على إدارة اليونيسف للاستثمارات وصرف العملات الأجنبية والحسابات المصرفية. وشملت هذه التوصيات تحديدا وضعَ إجراءات رسمية في إطار سياسة التحوط بشأن استخدام مختلف أدوات التحوط، وتجنبَ التأخر في إقفال الحسابات المصرفية واستحداث ضوابط لمنع مواجهة مخاطر مرتبطة بإجراء معاملات في هذه الحسابات، والتحميلَ في حينه للشهادات الصحيحة المتعلقة بحسابات النقدية الحاضرة. وتُعتبر هذه التوصية الأخيرة منفذة، حيث أن الإدارة نشرت تعليمات توضيحية وجدول التواريخ الدقيقة لتحميل الشهادات، وتكون بذلك قد امتثلت للتوصية.

18 - وفيما يتعلق بالتوصية المتعلقة بالتأخر في إغلاق الحسابات المصرفية (الفقرة 30 من تقرير مجلس مراجعي الحسابات)، عملت اليونيسف مع المصارف المعنية لتحديد الأسباب الجذرية لهذا التأخر واتخذت إجراءات لمنع تكرار ذلك. وتكرر الإدارة أيضا تأكيد وجود ضوابط محكمة لمنع تسجيل معاملات في الحسابات المغلقة.

19 - وفيما يتعلق بالتوصية بشأن سياسة التحوط (الفقرة 24 من تقرير مجلس مراجعي الحسابات)، تتوقع اليونيسف أن تُحدِّث هذه السياسة بحلول الربع الأخير من عام 2020. غير أن الإدارة ترى أن الحدود القائمة المعمول بها على مستوى النظراء أكثر فعالية في إدارة المخاطر، حيث أن فرض خيارات أدوات محددة قد يحد من المرونة المطلوبة في تنفيذ استراتيجية التحوط.

20 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 42 و 46 من تقريره، بأن تدخل اليونيسف تحسينات على جردها المالي للأصول، حيث أوصى تحديدا بأن تستخدم فئات الأصول على نحو موحد وأن تجري تسويات محددة للقيم الدفترية للأصول. وتشدد إدارة اليونيسف على أن السياسة والتوجيهات المتعلقة بالتصنيف تُطبَّق باتساق من أجل التنفيذ الفعال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والامتثال لها. وستُصدَر توجيهات وتعليمات إضافية في إطار السياسة الجديدة للممتلكات والمنشآت والمعدات وبدء العمل بتطبيق mAsset الجديد. واستعرضت الإدارة أيضا التسويات المحددة في إطار التغيير المقرر إدخاله على عتبات الرسملة، حيث قيّمت مجددا توقعات العمر النافع للأصول في عام 2020. وقد أُصدرت عتبات الرسملة الجديدة وأصبحت سارية.

21 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 52 من تقريره، بتحديد عناصر البيانات الرئيسية التي تثبت أهلية المشتركين للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة/استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، وكفالة تسجيلها في النظام. ووافقت اليونيسف على أن تستعرض حقول البيانات التي تؤثر في ما ينبني على البيانات المقدمة من اليونيسف من تقييم اكتواري للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وأن تصدر أمراً بتعهّدها.

22 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرات 58 و 59 و 60 من تقريره، بأن تنظر اليونيسف في الإفصاح في بياناتها المالية عن معلومات إضافية بشأن نفقات السفر وعتبات الرسملة والمخزونات الممولة من المنح المنتهية. ويرد تعليق في الفقرة 15 أعلاه بشأن عنصر المخزونات، بينما يجري تنفيذ ما أُوصي به بشأن العنصرين الآخرين. وتنظر الإدارة حاليا في الأهمية النسبية للإفصاحات المقترحة بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات وفئات المصروفات، وفي متطلبات الإفصاح التي تقتضيها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في هذا الشأن، حتى تنظر على النحو المناسب في إدخال أي تعديل على الإفصاحات في البيانات المالية لعام 2020.

23 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 66 و 67 من تقريره، بأن تكفل اليونيسف تنفيذ إطار الإدارة المركزية للموارد وتوفر البيانات التاريخية عن المخاطر التي تواجهها اليونيسف. وقد طبّقت اليونيسف النهج الجديد للإدارة المركزية للمخاطر الذي اعتمدته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأنجزت اليونيسف تحليلا للثغرات في مجال الإدارة المركزية للمخاطر وكان مرجعها في ذلك إطار الإدارة المركزية للمخاطر الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO) لعام 2017، ونقحت تصنيفها للمخاطر، وأصدرت سياسة منقحة توضح مستويات الإقبال على المخاطرة، وبدأت العمل بمنصة

تكنولوجية جديدة لإدارة المشاريع والمخاطر والامتثال. وأصبحت بيانات اليونيسف التاريخية عن المخاطر متاحة في سجل المخاطر في نظام InSight؛ ومن ثمّ، تعتبَر هذه التوصية منفَّذة.

24 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 78 من تقريره، بأن تعزز اليونيسف الرصد والضوابط الداخلية حتى تكفل تقديم التقارير إلى الجهات المانحة في الوقت المناسب. وقبلت اليونيسف هذه التوصية، وهي بصدد بذل جهود تشمل مختلف الشُعب حتى تعزز عملية تقديم التقارير إلى الجهات المانحة. ومن الجهود التي تبذلها المنظمة الانتقالُ من العمل بالنظام الحالي لتتبع التقارير وإدارة السجلات في نظام VISION إلى العمل بالنظام الجديد لتتبع تقارير الجهات المانحة المسمى Donor Report Tracker. وقد تمت هذه العملية وعُمِّم النظام الجديد في الربع الأخير من عام 2020. ومن ثمّ، تُعتبر هذه التوصية منفَّذة.

باء - إدارة البرامج

25 - خلُص مجلس مراجعي الحسابات إلى وجود ست فرص لإدخال تحسينات على إدارة البرامج في اليونيسف. ويتعلق ما خلُص إليه المجلس بما يلي: (أ) إدارة أداء المجال المستهدف 2 من الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2018-2021 وهو مجال متعلق بالتعليم؛ (ب) قياس أداء البرامج في المكتب القطري لإثيوبيا؛ (ج) التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ. وتعتبر توصيتان ذات أولوية متوسطة بينما تعتبر أربع توصيات ذات أولوية قصوى (توصيات رئيسية). وقد نُفذت واحدة من هذه التوصيات. ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ جميع التوصيات المتبقية بحلول الربع الثاني من عام 2021.

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

26 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 91 و 92 من تقريره، بأن تستعرض اليونيسف تطبيق وتقييم مؤشرات النواتج في جميع المكاتب القطرية، وأن تعزز رصد النتائج المقررة. وقبلت الإدارة هاتين التوصيتين، وهي بصدد إنشاء مستودع مركزي للمؤشرات في نموذج تقييم النتائج (RAM 3,0). ويُنتظر أن يبسّط ذلك عملية اختيار المؤشرات، وأن يعزز المواءمة بين جميع المكاتب القطرية في مجالي التطبيق والتقييم في المستقبل. وستخضع عملية المواءمة لإشراف إقليمي المستوى. وسيُدرج استعراض نظام رصد البرامج في خطة اليونيسف الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025 باعتباره عنصرا أساسيا من عملية تحسين البرامج التي ستُسهم في تحقيق النتائج على النحو المقرر.

27 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 109 و 113 من تقريره، بأن يحدد مكتب اليونيسف القطري لإثيوبيا تدابير تصحيحية لتحسين تحقيق الأهداف المدرجة في وثيقة البرنامج القطري، والتوسع في تقييم الإبلاغ عن الأهداف المرجعية والإنجازات والتحقق منه داخلياً.

28 - وفيما يتعلق بما أوصى به المجلس في الفقرة 109 من تقريره، أجرت اليونيسف تحليلا للعمليات لتحديد أسباب وجود ثغرات في تحقيق الأهداف المقررة في وثيقة البرنامج القطري في المكتب القطري لإثيوبيا. وأشارت الإدارة إلى أن اليونيسف كانت مطالبة بأن تعكس في وثيقة البرنامج القطري الحالية الأهداف التي حددتها الحكومة المضيفة في خطة التنمية الوطنية. ومن المتوقع حدوث تحسن في تحقيق الأهداف في دورة وثيقة البرنامج القطري الجديدة، حيث ستُحدد الأهداف على مستوى النواتج التي يتحمل

المكتب القطري لإثيوبيا المسؤولية عنها. وترى اليونيسف أن هذه التوصية قد نُفِّذت وطلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات إغلاقها.

29 - واستجابة لما أوصى به المجلس في الفقرة 113 من تقريره، قامت بلدان في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في عام 2019 بإدخال تحسينات متواصلة على عنصر تقديم التقارير في نهاية العام في نموذج تقييم النتائج، مع التركيز على دقة إدخال البيانات وتحميل رؤساء الأقسام المسؤولية.

التوصيات الأخرى (ذات الأولوية المتوسطة)

30 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 112 من تقريره، بأن يعزز مكتب اليونيسف القطري لإثيوبيا حسنَ توقيت المعلومات في نموذج تقييم النتائج وعمليةَ ضمان جودة هذه المعلومات. وستجري الإدارة في المكتب القطري استعراضا للعملية الحالية لضمان الجودة. وتتوقع هذه الإدارة أن يكون لديها بحلول الربع الأول من عام 2021 آلية استعراض جديدة موثقة. وسوف تُستعرض جميع الأهداف المرجعية والإنجازات للتأكد من صلاحيتها مقارنة بمصادر البيانات المعمول بها.

31 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 122 من تقريره، بأن تكفل اليونيسف استخدام مكاتبها لمنصة التأهب لحالات الطوارئ في تحليل المخاطر والتخطيط للتأهب للاستجابة لحالات الطوارئ. وتلاحظ الإدارة ضرورة بذل جهود لضمان استخدام منصة التأهب لحالات الطوارئ في جميع المكاتب. ويعتمد مكتب برامج الطوارئ على البيانات المتاحة في هذه المنصة في إنشائه لوحات المعلومات ورصده امتثال المكاتب للإجراءات السارية. وتقر الإدارة في الوقت نفسه بأن عددا من المكاتب يعمد لأسباب مختلفة إلى إنجاز خططه للتأهب خارج المنصة، لكن بما أن هذه المكاتب أنجزت خططها، فهي تعتبر ممتثلة لما تقتضيه هذه التوصية الرئيسية. وستبذل الإدارة المزيد من الجهود لضمان الاستخدام الكامل للمنصة بحلول الربع الأول من عام 2021.

جيم - نظاما VISION و inSight

32 - في عام 2019، أدرج مجلس مراجعي الحسابات لأول مرة في مراجعته السنوية للبيانات المالية لليونيسف مراجعةً لنظام التخطيط المركزي للموارد ونظام VISION وتطبيقاته الفرعية. وتضمنت المراجعة استعراضاً لمشروع VISION الأصلي الذي انطلق العمل في سياقه بنظام SAP في عام 2012 باعتباره نظام اليونسف العالمي للتخطيط المركزي للموارد، واستعراضاً لتنفيذ مشروع تحديث VISION الذي عزّز النظام ليُصبح نظام SAP HANA في عام 2018. وتضمنت مراجعة نظامي VISION و InSight كذلك استعراضاً لإدارة استمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في المقر في نيويورك.

33 - وأصدر مجلس مراجعي الحسابات 17 توصية في هذا الصدد، وتعتبر 8 توصيات منها توصيات رئيسية، بينما تعتبر 9 توصيات منها توصيات ذات أولوية متوسطة. ومما خُلِص إليه وجودُ فرص لتحسين نظام VISION من حيث مشروع تحديث المنصة (SAP HANA)، وأمن البيانات والنظام، وتعهُّد حسابات المستخدمين، واستخدام خصائص وظيفية مختارة. وتناولت التوصيات أيضا إدخال تحسينات على خطط استمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في المقر في نيويورك. وقد نفذت

اليونيسف 4 توصيات من التوصيات الـ 17 الصادرة في هذا الصدد، والإدارة ملتزمة بتنفيذ جميع التوصيات المتبقية بحلول نهاية عام 2021.

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

34 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 204 من تقريره، بأن تقوم اليونيسف بإجراء مستويات مناسبة من الاختبار لمناعة التطبيقات والشبكات الحيوية على الاختراق ليتسنى تقويم أي ثغرة أمنية تُكتشف. وتؤكد الإدارة أنها تجري حالياً اختباراً داخلياً لكشف الثغرات في إطار برنامج اليونيسف لأمن المعلومات، وستتوصل بحلول نهاية عام 2021 إلى قرار بشأن إجراء اختبار لمناعة بيئة نظام VISION الشاملة على الاختراق.

35 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرات 210 و 215 و 222 من تقريره، بتحسين تعهّد اليونيسف لحسابات المستخدمين في نظام VISION، حيث أوصى بما يلي: المزامنة بين البيانات الرئيسية للموارد البشرية وبيانات هويات مستخدمي نظام VISION؛ وإبطال جميع هويات المستخدم القديمة وإغلاقها عند إصدار هوية مستخدم جديدة لنفس المستخدم؛ وإنفاذ سياسة تغيير كلمة السر على نحو ما تقتضيه معايير أمن المعلومات.

36 - واستجابة لما أوصى به المجلس في الفقرة 210 من تقريره، تؤكد الإدارة أن نظام SAP لا يتيح المزامنة بين البيانات الرئيسية للموارد البشرية وبيانات هويات مستخدمي نظام VISION؛ ولذلك، يلزم إنشاء برنامج مخصص لهذا الغرض. وتتوقع الإدارة أن تنتهي بحلول نهاية عام 2020 من تنفيذ التحديثات الأولية يدوياً، على أن تقوم لاحقا بتقصي وإنشاء برنامج آلي دائم.

37 - وفيما يتعلق بما أوصى به المجلس في الفقرتين 215 و 222 من تقريره، ستقوم الإدارة بحلول نهاية عام 2020 بإبطال جميع هويات المستخدمين القديمة وإغلاقها لضمان أن تكون لدى كل مستخدم نشط هوية واحدة فحسب. وستقوم الإدارة أيضا بحلول الربع الثاني من عام 2021 باستعراض الممارسة الآلية الحالية لتغيير كلمة السر، وتقويم أي ثغرات تُكتشف في إطار عمليات الصيانة الدورية.

38 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 237 من تقريره، بأن تستعرض اليونيسف خطة استمرارية تصريف الأعمال في المقر في نيويورك لتشمل المجالات المؤسسية ذات الأولوية القصوى. وتشمل هذه المجالات، على سبيل المثال، أي مخاطر متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم الوقوف عليها في تقييمات المخاطر المنجزة في إطار إدارة اليونيسف المركزية للمخاطر، وأي تغييرات منبثقة عن مشروع تحديث نظام VISION (SAP HANA)، وأي متطلبات منبثقة عن نظام الأمم المتحدة لإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

39 - وردا على ذلك، تؤكد اليونيسف أنها حدّثت خطة استمرارية تصريف الأعمال في المقر في نيويورك لتتضمن إجراءات مبسطة وعملية بالإضافة إلى الدروس المستفادة من تجربة الجائحة المتفشية في العالم حاليا، وأنها عززت حالة التأهب والمرونة لمواجهة الأحداث المعطّلة لسير الأعمال. ويُتوقع الانتهاء من إعداد النسخة المحدّثة للخطة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وستتضمن هذه النسخة إحالات إلى خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتضمن تفاصيل مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تم الوقوف عليها في سياق الإدارة المركزية للمخاطر،

بالإضافة إلى تغييرات النظم والتطبيقات المعنية. وستتضمن النسخة كذلك العناصر المنطبقة في هذا الصدد من نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

40 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 249 من تقريره، بأن تعقد اليونيسف اجتماعات منتظمة لهياكلها لإدارة الأزمات. وتعتبر هذه التوصية منفّذةً على نحو ما تبرهن عليه الاستجابة في سياق جائحة كوفيد-19. فقد عقدت اجتماعات بانتظام لتقييم السيناريو المتغير باستمرار وكفالة التنسيق مع الأمم المتحدة في تقديم توجيهات ورسائل واضحة لموظفي اليونيسف لغايات منها التمهيد لعودتهم الآمنة إلى مكاتبهم. وتشارك اليونيسف كذلك، في العمل على المستوى المشترك بين الوكالات، بوصفها عضوا في فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ في الأمم المتحدة في نيويورك، وفريق إدارة الأزمات، واللجنة المعنية بشؤون الصحة والسلامة في مكان العمل، وذلك لتُبقي جهودها متسقةً ومنسقةً مع جهود جميع الكيانات المعنية في سياق التقييم المستمر للمخاطر ومواجهة أي حدث يعطّل سير الأعمال، بما في ذلك جائحة كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك، عالجت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخاطر بفعالية حتى تكفل أن يكون لدى الموظفين ما يلزمهم من معدات، وحتى تضمن استمرار الوصول المأمون إلى نظم اليونيسف وأدواتها ومنصاتها، بما يمكّن من العمل عن بُعد بفعالية في ظل الأزمة. وترى اليونيسف أن هذه التوصية قد نُفِّذت وطلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات إغلاقها.

41 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 253 و 264 من تقريره، بأن تكفل اليونيسف ضمان وجود مسافة مأمونة بين مركزي البيانات الأساسي والثانوي لليونيسف في المقر في نيويورك، وإجراء عمليات تفتيش منتظمة لهما، بما في ذلك التتبع الدقيق لأي مورّد معني من حيث الأداء والضوابط البيئية وتدابير السلامة. وستقيّم الإدارة التوصية المقترحة بشأن ضمان وجود مسافة آمنة بين مركزي البيانات، وتتوقع أن تنتهي من تنفيذ الإجراءات المطلوبة بحلول الربع الثالث من عام 2022. وفيما يتعلق بأداء المورّدين، تكرر الإدارة كذلك تأكيد أن الأحكام التعاقدية السارية تُتتبَّع فعليا وتُقدَّم تقارير عنها سنويا، وأنها ستُلزم مقدمي خدمات الحفظ الاحتياطي بتقديم تقارير نصف سنوية عن البيئة والسلامة بحلول نهاية عام 2020.

التوصيات الأخرى (ذات الأولوية المتوسطة)

42 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 199 من تقريره، بأن تنفذ اليونيسف استراتيجية لتخزين البيانات معتبراً أن هناك حاجة ماسة إليها حتى يُمكن بناء قاعدة مستدامة طويلة الأجل. وتتفق اليونيسف مع هذه التوصية وتؤكد أن الإدارة ستعمل، رهنا بتوفر الموارد في ظل عدم المعرفة حاليا بمآل الأحوال المالية في العالم، على كفالة وضع وتنفيذ استراتيجية تصلح لأي تحسين مقبل وتحديث محتمل للقدرات الحالية في مجال تخزين البيانات.

43 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 207 من تقريره، بأن تنفذ اليونيسف تدابير تخفيف مخاطر أمن المعلومات المتبقية، بما في ذلك إجراء تقييم رسمي لمخاطر أمن المعلومات، على النحو المقرر في وثيقة الاستراتيجية. ويسرُّ الإدارة أن تبلغ مجلس مراجعي الحسابات بأن هذه التوصية تعتبر منفّذة، حيث إن الإدارة تنجز كل عام تقييمات لمخاطر أمن المعلومات المتعلقة بنظامي VISION و InSight، أو عند إدخال تغييرات كبرى في الإطار المُحيط. وقد طلبت اليونيسف من مجلس مراجعي الحسابات أن يغلق هذه التوصية.

44 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 211 و 217 من تقريره، بأن تعزز اليونيسف الضوابط القائمة فيما يتعلق بإنشاء وتعهد قاعدة بيانات هويات المستخدمين في نظام VISION، وأن تتقصى سبلا لتحسين الواجهة البينية التي تربط بين الشبكة المحلية ونظام VISION لمزامنة صلاحية هويات المستخدمين. وتعتبر اليونيسف أن التوصيتين قد نُفِّذتا. فصلاحية هوية المستخدم قائمة على تواريخ صلاحية عقد المستخدم. وإمكانيةُ دخول النظام ترتبط بصلاحية عقد المستخدم وليس بتاريخ صلاحية محدَّد له. ومن هذا المنطلق، فإن خطر دخول نظام VISION باستعمال حساب مستخدم انتهت صلاحية عقده هو خطرٌ منخفض جدا، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار البعد الشمولي للضوابط القائمة الأخرى. وستبحث الإدارة في الجدوى التقنية لإمكانية مزامنة صلاحية هويات المستخدمين مع تواريخ صلاحية عقودهم مزامنةً آليةً، كما ستنظر في التكاليف المرتبطة بذلك. وفيما يتعلق بما أوصى به المجلس في الفقرة 217 من تقريره، تؤكد الإدارة كذلك وجود واجهة بينية تربط بين الشبكة المحلية ونظام VISION لمزامنة صلاحية هويات المستخدمين، وأن الإجراء الموصى به يُنفذ بالفعل. وتعتبر اليونيسف أن الضوابط القائمة تفي بما توصي به هاتان التوصيتان، وتطلب من مجلس مراجعي الحسابات إغلاقهما.

45 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 225 و 230 من تقريره، بأن تستكشف اليونيسف إمكانية توفير واجهة بينية مباشرة بين الشركاء في التنفيذ وأداة النهج المنسق للتحويلات المالية في نظام (eZHACT) eZ التي هي عنصر من نظام VISION. وتمكّن هذه الأداة من تقصير الفترة الزمنية الفاصلة بين موافقة اليونيسف على المدفوعات واستلام الشركاء في التنفيذ هذه المدفوعات. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات أيضا بأن تستكشف اليونيسف إمكانية إنشاء آلية لمنع تقديم طلبات دفع متعددة في إطار عملية الدفع المعنية نفسها والمنحة المعنية نفسها. وتجري اليونيسف حاليا عملية تدخل في إطار بذل العناية الواجبة لتقييم الخيارات المتاحة لوضع نسخ إلكترونية لاستمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق (المعروفة باسم FACE)، وتتوقع أن تكون قد أعدت مقترحاً في هذا الصدد للربع الأول من عام 2021. وتعمل الإدارة كذلك على تعزيز أداة eZHACT لضمان تقديم طلب دفع واحد عن كل نشاط لشريك في التنفيذ. ومن المتوقع الانتهاء من ذلك بحلول منتصف عام 2021. ومن المقرر أن تتم بالاقتران مع المكاتب القطرية، بحلول نهاية عام 2020، عملية تنقية لطلبات الدفع القائمة التي لم يُتحقّق منها.

46 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 240 من تقريره، بأن تستعرض اليونيسف خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتُدرج فيها تفاصيل عن المعدات والبرامجيات الحيوية وتُحدّث قوائم الاتصال. وتؤكد اليونيسف أنها أنجزت ذلك في إطار استجابتها لجائحة كوفيد-19.

47 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 244 من تقريره، بأن تكفل اليونيسف الإنجاز المنتظم لاختبارات شاملة لخطة استمرارية تصريف الأعمال، وخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستُنجز اليونيسف ذلك بحلول الربع الثاني من عام 2021.

48 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 254 من تقريره، بأن تبقي اليونيسف المحفوظات الاحتياطية للمقر في نيويورك في مناطق جغرافية بعيدة عن الموقع الرئيسي والموقع المخصص لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وتتوقع اليونيسف أن تكون قد انتهت من إبعاد المواقع الجغرافية لوسائط الحفظ الاحتياطي عن الموقع الرئيسي والموقع المخصص لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بحلول نهاية عام 2021.

دال - المركز العالمي للخدمات المشتركة

49 - عام 2019 هو ثاني عام يُدرج فيه مجلس مراجعي الحسابات المركزَ العالمي للخدمات المشتركة ضمن مراجعته السنوية للحسابات. وشملت المراجعة استعراضاً لسير عمل المركز في الوقت الراهن، بما في ذلك استعراض أدائه قياسا إلى اتفاقات مستوى الخدمات، وتحليل حالات إرجاع الطلبات إلى مقدميها وكيفية معالجة بطاقات الطلبات من خلال أداة إدارة الخدمات، وتجهيز الفواتير، واسترداد سلف الموظفين غير المسددة. وصدرت 5 توصيات اعتُبرت 4 منها توصيات رئيسية، بينما اعتُبرت توصية واحدة ذات أولوية متوسطة، وتُناقش هذه التوصيات في الفقرات 50 إلى 53 من هذا التقرير.

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

50 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 283 من تقريره، بأن يعمل المركز مع المكاتب المعنية على تحليل أسباب استمرار الزيادة في حالات إرجاع الطلبات في إطار أداة بوابة الخدمات (Service Gateway)، ولا سيما الطلبات المتعلقة بكشوف المرتبات والموارد البشرية. وأوضحت إدارة اليونيسف لمجلس مراجعي الحسابات أنه رغم زيادة العدد المطلق لحالات إرجاع الطلبات في عام 2019، ظل المعدل الفعلي لهذه الحالات ثابتا. وتواصل الإدارة العمل مباشرة مع المكاتب التي تسجل معدلات كبيرة من حالات إرجاع طلباتها ورفضها، وستواصل إجراء تحليلات منتظمة لتستعرضها الإدارة العليا في المكاتب الإقليمية وتتخذ إجراءات بشأنها. ومن المتوقع تحقيق نتائج في هذا الصدد بحلول نهاية عام 2020.

51 - وقدم مجلس مراجعي الحسابات كذلك، في الفقرة 285 من تقريره، توصيةً ذات أولوية متوسطة وهي أن يفرض المركز الامتثال للمبادئ التوجيهية لمعالجة بطاقات الطلبات وأن يبلغ المكاتب بوضوح بضرورة أن تقدم مجددا في الوقت المناسب ما ينقص طلباتها المردودة من معلومات. وأصدرت اليونيسف في أواخر عام 2019 مبادئ توجيهية لمعالجة بطاقات الطلبات تتضمن تفاصيل بشأن إجراءات التعامل مع حالات الطلبات المردودة المتأخرة. وتقضي الإجراءات بتصعيد الحالات، ثم رفضها في نهاية المطاف إذا لم يُعد تقديمها في غضون إطار زمني محدد. ومن المقرر تنفيذ هذه الإجراءات والتوصية ذات الصلة بحلول الربع الأخير من عام 2020.

52 - وقدم مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 290 و 292 من تقريره، توصيتين مكررتين، والتوصية الأولى هي تحسين ضوابط المدخلات وعمليات التحقق من الصلاحية في نظام VISION فيما يتعلق بجميع المعايير الهامة لتجهيز الفواتير (انظر A/74/5/Add.3، الفقرة 284)، أما التوصية الثانية فهي أن تخطط اليونيسف وتنفذ آلية لتقديم جميع مكاتبها الفواتير في الوقت المناسب (انظر A/74/5/Add.3، الفقرة 285). وتؤكد إدارة اليونيسف أنه سيبدأ العمل بمزيد من الضوابط فيما يتعلق بالعمليات البالغة الأهمية من عمليات تجهيز الفواتير بحلول الربع الأول من عام 2021. ومن المقرر كذلك أن يُعزَّز، في غضون الإطار الزمني نفسه، وضوحُ أداء المكاتب باستخدام أداة رصد يُنتظر منها أن تشجع تقديم الفواتير في حينه.

53 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 299 من تقريره، بأن تعد اليونيسف خطة عمل لتسوية حالات سلف الموظفين الباقية دون تسديد منذ وقت طويل، وأن تستعرض السياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بسداد واسترداد السلف والمدفوعات الزائدة. وأوصى المجلس كذلك بأن تضع اليونيسف معايير موحدة لإدارة هذه الحالات، وأن تكفل التقيد بخطة التسديد. وتؤكد الإدارة أن المركز يتوقع أن يكون

قد وضع إجراءات موحدة بشأن استرداد السلف والمدفوعات الزائدة بحلول نهاية عام 2020، بالتنسيق مع شعبة الموارد البشرية.

هاء - إدارة المشتريات والمخزون وسلسلة الإمداد

54 - قدم مجلس مراجعي الحسابات 8 توصيات تندرج في إطار هذا الفرع من التقرير. وتدعو التوصيات إلى اتخاذ إجراءات لمواصلة تحسين إدارة المشتريات والمخزون وسلسلة الإمداد واستخدام الاتفاقات الطويلة الأجل. واعتُبرت 3 توصيات ذات أولوية قصوى، بينما اعتُبرت 5 توصيات ذات أولوية متوسطة.

55 - وقد نفذت إدارة اليونيسف توصيتين، وهي ملتزمة بإنجاز بقية الإجراءات بحلول الربع الثاني من عام 2021. لكن الإدارة تستثني من هذا الالتزام التوصية الرئيسية المقدمة في الفقرة 170 من تقرير المجلس والمتعلقة بدوران المخزون وتقادمه، وهي توصية أُصدرت أثناء مراجعة الحسابات في المقر في نيويورك في نهاية السنة. وقد أبدت إدارة اليونيسف بكل احترام عدم اتفاقها مع مضمون هذه التوصية. فمجلس مراجعي الحسابات أصدر إلى شعبة الإمدادات توصيات مفصلة بشأن مسائل ذات صلة سبق أن قبلتها اليونيسف وعالجتها باتخاذ إجراءات محددة على صعيد تحليل سلسلة الإمداد (بما في ذلك إدارة المخزون). ولهذا السبب، ترى الإدارة أن التوصية واسعة وعامة إلى حد كبير، وأنها مكررة، حيث إن الشواغل التي أثارتها يجري معالجتها في إطار توصيات أخرى قيد التنفيذ.

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

56 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 147 من تقريره، بأن تكفل اليونيسف توثيق أسباب ومبررات الحالات التي تُقدم فيها أوامر الشراء خارج إطار الاتفاقات الطويلة الأجل المعنية. وتؤكد إدارة اليونيسف أن الاتفاقات الطويلة الأجل تُستخدم بانتظام حيثما كانت متاحة وحيث تكون الظروف ملائمة لاستخدامها. والاتفاقات الطويلة الأجل هي ترتيبات لا تقصد الإدارة منها أن تكون حصرية. فالشراء من بائعين أو موردين غير مشمولين بهذه الاتفاقات من شأنه في بعض الظروف أن يمكّن من الاستفادة من أسعار أفضل في السوق. كما أن الاتفاقات الطويلة الأجل قد لا تنطبق ببساطة على جميع المشتريات (عندما يتعلق الأمر بمجموعة محددة من البلدان على سبيل المثال). فهذه الحالات تقتضي إصدار أوامر شراء على أساس عملية عطاء تنافسي وافية تُوثق على النحو المناسب في نظام VISION. وقد وُضِّح ذلك لفريق مراجعة الحسابات أثناء زيارته شعبة الإمدادات. وطلبت اليونيسف من مجلس مراجعي الحسابات أن يغلق هذه التوصية.

57 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 183 من تقريره، بأن تطبق اليونيسف باستمرار سبل الانتصاف التعاقدية في حالات تأخر التسليم. وردا على ذلك، تشير الإدارة مجددا إلى أنه يُنظر في سبل الانتصاف التعاقدية باستمرار في اليونيسف كلما سُجِّل تأخير في التسليم، وتُطبق الأضرار المقطوعة على أساس كل حالة على حدة عندما يكون هناك غرض واضح لهذا التطبيق. وتحلل الإدارة تطبيق الأضرار المقطوعة كسبل انتصاف في حالات التأخير البسيط (وليس في حالات السلع غير المطابقة)، إذ نادرا ما يكون هذا التطبيق في مصلحة اليونيسف وقد يؤدي إلى حالات تأخير مطول أو عدم توفر بدائل. وستُحدّث اليونيسف إجراءات شعبة الإمدادات فيما يتعلق بتوفير سبل انتصاف تعاقدية بديلة بموجب أحكام وشروط اليونيسف العامة للعقود.

التوصيات الأخرى (ذات الأولوية المتوسطة)

58 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 154 و 156 من تقريره، بتحليل الأسباب وراء احتمال إصدار أوامر شراء بعد إجراء عمليات الشراء فعليا، وتوضيح الأحكام المتعلقة بأذون الشراء المحلي للأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال والأدوية. ووافقت اليونيسف على التوصيتين، وستنتهي بحلول نهاية عام 2020 من تحليل الحالات الثلاث المحددة التي تتضمن أوامر الشراء المتعلقة بها تواريخ تسبق تاريخ إصدار أذون الشراء المحلي. وستنجز اليونيسف الإجراءات التصحيحية اللازمة، حيث بدأت عملية التنقيح (الجارية) لدليل التوريد والإجراءات المتعلقة بالإمدادات لزيادة توضيح عمليات إصدار أذون الشراء المحلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بشراء الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال والأدوية.

59 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 171 من تقريره، بأن تستعرض اليونيسف الضوابط المتعلقة بتسجيل تواريخ انتهاء مدة الصلاحية لأصناف المخزون. وقد طلبت اليونيسف بكل احترام إغلاق هذه التوصية، وتكرر الإدارة وتؤكد أن جميع أصناف المخزون التي تُدار على أساس الدفعة استُعرضت فعليا تواريخ انتهاء مدة صلاحيتها.

60 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرتين 181 و 192 من تقريره، بأن تُيسر اليونيسف، بالاشتراك مع المكاتب القطرية، تحسين الرصد والفهم لأوامر الشراء المباشر التي تصدر في إطار الاتفاقات الطويلة الأجل حتى يتسنى تحديد أسباب التأخير في حالات أوامر الشراء المباشر، وبأن تُعزز حُسن توقيت عمليات التسليم. وتتوقع الإدارة أن تنتهي بحلول الربع الثاني من عام 2021 من تقصّي الخيارات الكفيلة بتمكين المكاتب من تحسين رصد أوامر الشراء المباشر وتعزيز حُسن توقيت عمليات التسليم المتعلقة بها. كما ستُشدد شعبة الإمدادات، عن طريق تقديم تدريبات و/أو دورات توعية، على أهمية تحديث المدخلات في نظام VISION فيما يتعلق بأوامر الشراء المباشر، بالإضافة إلى القيام بإجراءات تصحيحية أخرى.

واو - إدارة التحويلات النقدية

61 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات توصيتين إضافيتين في هذا الصدد تُعتبران ذات أولوية قصوى. فقد أوصى المجلس، في الفقرة 142 من تقريره، بأن تعزز اليونيسف تنفيذ ورصد مشروع التحويلات النقدية الطارئة في اليمن. وستنفذ التوصية بتعزيز تنفيذ ورصد هذا المشروع بحلول الربع الأخير من عام 2021، وسيُراعى في تنفيذها أيضا السياق المستجد والدروس المستفادة.

62 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 132 من تقريره، بأن تحدد اليونيسف أسباب الثغرات في أنشطة الضمان وبأن تكفل إنجاز الحد الأدنى من عمليات المعاينة العشوائية لجميع الشركاء في التنفيذ في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وكرر مجلس مراجعي الحسابات، في التوصية نفسها، توصية أوردها في الفقرة 79 من تقريره لعام 2018 (A/74/5/Add.3، الفقرة 79)، حيث اقترح أن تستعرض اليونيسف حالة أنشطة الضمان في المكاتب من أجل إيلاء الاهتمام اللازم لسد الثغرات.

63 - وفيما يتعلق بالشطر الأول من هذه التوصية، تشير إدارة اليونيسف إلى أن إنجاز أنشطة الضمان بالكامل غير ممكن في بعض البلدان بسبب ظروف خارجة عن سيطرة المكاتب، مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة وتقييد إمكانية الوصول إلى المواقع. وتدرك الإدارة أن من الضروري بذل جهود متواصلة من أجل إعطاء الأولوية في العمليات إلى الوفاء على الأقل بالشروط الدنيا المتعلقة بجميع الشركاء. وفي حالة منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تحققت جميع الأهداف المحددة لهذه المنطقة من حيث الزيارات البرنامجية وعمليات المعاينة العشوائية.

64 - وفيما يتعلق بالتوصية التي كررها المجلس في الفقرة 132 من تقريره، تشير الإدارة إلى أن التوصية تتكون من شطرين على نحو ما ترد في الفقرة 79 من التقرير A/74/5/Add.3. وتمخضت هذه التوصية أول مرة عن مراجعة حسابات المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2018، وسبق وطلبت الإدارة إغلاقها بحلول نهاية عام 2019. فقد حقق المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما نسبته 198 في المائة من هدف الزيارات البرنامجية، وحققت جميع المكاتب هدف مؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية. وحقق هذا المكتب الإقليمي أيضا نسبة إجمالية قدرها 93 في المائة من هدف عمليات المعاينة العشوائية، بينما سُجّل انخفاض في أداء المكاتب المتأثرة بالكوارث الطبيعية وتصاعد النزاعات. وحقق المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما نسبته 104 في المائة من هدف الزيارات البرنامجية و 94 في المائة من هدف عمليات المعاينة العشوائية. فقد أصبح ما مجموعه 19 مكتبا قطريا مستوفيا للحد الأدنى المطلوب من عمليات المعاينة العشوائية، ولا تزال تعمل على تحقيق هذا الهدف سوى 4 مكاتب قطرية تعمل حاليا في سياقات للمساعدة الإنسانية. أما الشطر الثاني من التوصية الذي يوصى بأن تستعرض اليونيسف حالة الضمان في المكاتب القطرية والإقليمية الأخرى وأن تتخذ التدابير اللازمة لسد الثغرات، فقد طلبت الإدارة بكل احترام شطبه، حيث لم تُمنح اليونيسف فرصة الاستجابة للتوصية على نحو بنّاء. إذ لم تُثر هذه الاستنتاجات خلال زيارات مراجعة الحسابات الشاملة لعام 2018، ولا في رسائل الإدارة المعنية، ولا في مشروع تقرير مجلس مراجعي الحسابات، حيث لم تُثر إلا في التقرير النهائي.

زاي - إدارة الموارد البشرية

65 - حدد مجلس مراجعي الحسابات 3 فرص لإدخال تحسينات تعتبر ذات أولوية متوسطة في مجال إدارة الموارد البشرية في اليونيسف، وتُناقش هذه الفرص بالتفصيل في الفقرات 66 إلى 68 التالية.

التوصيات الأخرى (ذات الأولوية المتوسطة)

66 - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 305 من تقريره، بأن تعزز اليونيسف التوازن بين الجنسين في مناطق غرب ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعمل إدارة اليونيسف على تعزيز التوازن بين الجنسين تحت قيادة شعبة الموارد البشرية وبالشراكة مع المكاتب المعنية. وقد أحرز تقدم حتى حينه وستواصل الإدارة رصد حالة مؤشرات الأداء الرئيسية لدعم المكاتب في تحقيق الأهداف المقررة بحلول الربع الأول من عام 2021.

67 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 309 من تقريره، بأن تحسن اليونيسف الاستفادة من مجموعات المواهب التي جرى تقييمها مسبقا بوصفها المصدر المفضل للتوظيف. وتلتزم إدارة اليونيسف بأن ترصد عن كثب نتائج التغييرات المقررة في السياسة الجديدة لاختيار الموظفين، بما في ذلك استخدام مجموعات المواهب على نحو أكثر استباقية بحلول الربع الثاني من عام 2021.

68 - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة 316 من تقريره، بأن تكفل اليونيسف الامتثال لإجراءات اختيار الخبراء الاستشاريين من حيث الحصول على الموافقة المطلوبة في حالات إعادة توظيف موظفين سابقين كخبراء استشاريين، وتسجيل تقييمات الأداء المطلوبة عند نهاية الخدمة. ولاحظت إدارة اليونيسف أن الوثائق المطلوبة المتعلقة بمعظم الحالات المحددة المشار إليها كانت محفوظة في الملفات، ولكنها لم تكن مسجلة في نظام VISION. وتؤكد الإدارة أن شعبة الموارد البشرية ملتزمة، بالشراكة مع

المكاتب المسؤولة عن تعيين الخبراء الاستشاريين التي تشرف عليها، بمواصلة تعزيز العمليات المتصلة بذلك من خلال تقديم حلقات تدريبية شبكية لتعزيز استيعاب وامتثال الموظفين لشروط الاستعانة بالخبراء الاستشاريين.

رابعا - استراتيجية مكافحة الغش والحد من مخاطره

69 - في عام 2020، واصلت اليونيسف السعي لكفالة استمرار شيوع ثقافة مؤسسية قوامها النزاهة والمساءلة. ففي إطار استراتيجية مكافحة الغش على نطاق المنظمة، واصل النواب الممثلون للعمليات على صعيد المكاتب القطرية ورؤساء العمليات على الصعيد الإقليمي أداء أدوارهم كجهات اتصال لشؤون الغش ومخاطره. وارتفع معدل مشاركة الموظفين في التدريب الإلزامي للتوعية بالغش المتاح على الإنترنت والذي بدأ تقديمه في عام 2019، حيث بلغ 95 في المائة بحلول تموز/يوليه 2020. وتعاونت اليونيسف أيضا مع 6 وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في إعداد وإنجاز تدريب على الإنترنت للتوعية بالغش موجّه خصيصا إلى الشركاء في التنفيذ. ولا تزال مبادرات مكافحة الغش من أولويات اليونيسف، وسيتواصل إعطاء الأولوية للأنشطة الهادفة إلى منع الغش وكشفه والتصدي له، وسيتواصل تعزيزها كذلك. ويُنتظر من تحسُّن إدارة مخاطر الغش في اليونيسف ككل ألا يدعم جهود منع الغش فحسب، بل كذلك جهود استرداد الأموال المفقودة بسبب الغش.

70 - وفي عام 2020، أنجزت معظم مكاتب اليونيسف تقييماتها لمخاطر الغش في حينه في إطار عملياتها السنوية لتقييم المخاطر. وأُنجزت عملية مماثلة في المقر جُمعت في إطارها جميع المدخلات المستقاة من المكاتب المشاركة في العملية. وستستمر هذه العملية السنوية بالموازاة مع تحسين المنهجية، وستسعى إلى إشراك جميع مكاتب اليونيسف فيها.

71 - وخلال السنة المالية 2019، وثّق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في اليونيسف تكبُّد خسائر قدرها 0,6 مليون دولار بسبب 15 حالة غش. ولم يُسترد سوى 4 في المائة من هذه الخسائر (حوالي 0,024 مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، وثّقت التحقيقات التي قامت بها مؤسسة مستقلة استعانت بها اليونيسف، بشأن مشاريع التحويلات النقدية، تكبُّدَ خسائر قدرها 0,07 مليون دولار، وقد استُردت نسبة 93 في المائة منها. ويتبين من الخسائر الإجمالية لعام 2019 حدوث تراجع طفيف في الخسائر مقارنة بالسنة المالية 2018 التي بلغت فيها الخسائر المالية المثبتة ما قُدِّر بمبلغ 0,5 مليون دولار. ويشكل ذلك تقدماً كبيراً مقارنة بالسنة المالية 2017 التي بلغت فيها الخسائر المالية 1,58 مليون دولار.

72 - وتسعى إدارة اليونيسف إلى استرداد كامل الخسائر المتكبدة بسبب الغش. وعندما يكون موظفو اليونيسف هم من ارتكبوا الغش، يسهل نسبيا استرداد الخسائر المتكبدة لأن من الممكن استقطاعها من استحقاقات الموظفين المعنيين. وفي عام 2019، بلغ مجموع الخسائر المثبتة المتكبدة عن حالات غش الموظفين مبلغ 800 26 دولار، وقد استُردت بالكامل. لكن استرداد الخسائر المتكبدة بسبب غش يرتكبه شركاء في التنفيذ أصعبُ بكثير. غير أن اليونيسف تبذل قصارى جهدها لاسترداد الخسائر المتكبدة بسبب الغش ولمنع تكبد خسائر في المستقبل، وتقوم بذلك أساسا عن طريق "التعليم" على الشريك في ملفات اليونيسف الرئيسية للبائعين وبوابة شركاء الأمم المتحدة، وهو ما يُنبّه وكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى مخاطر التعامل مع الشركاء في التنفيذ المحددين.

خامسا - حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

73 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات 55 توصية في تقريره لعام 2019 عن مراجعة حسابات اليونيسف (A/75/5/Add.3)، مقارنة بإصداره 48 توصية لعام 2018. وصُنفت 23 توصية من التوصيات الـ 55 على أنها ذات أولوية قصوى بينما صُنفت التوصيات الـ 32 المتبقية على أنها ذات أولوية متوسطة. وقبلت الإدارة 52 توصية (95 في المائة) من التوصيات الصادرة ولم تقبل 3 توصيات. وتتعلق توصيتان من هذه التوصيات الثلاث بالإدارة المالية. وأوصت إحدى هاتين التوصيتين بتصنيف العناصر الطويلة الأجل من حافظة الاستثمارات الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أنها أصول غير متداولة (ترد تفاصيل هذه التوصية وردّ إدارة اليونيسف في الفقرة 14 من هذا التقرير). وتوصي التوصية الثانية المتعلقة بالإدارة المالية بأن تفصح اليونيسف عن معلومات إضافية عن المخزونات الممولة من منح منتهية (ترد تفاصيل هذه التوصية وردّ إدارة اليونيسف في الفقرة 15 من هذا التقرير).

74 - وتتعلق التوصية الثالثة من التوصيات التي لم تقبلها اليونيسف بإدارة المخزونات (ترد تفاصيل التوصية وردّ إدارة اليونيسف في الفقرة 55 من هذا التقرير).

75 - وفيما يتعلق بكل توصية قُبلت، اتفقت وحدات الأعمال والإدارة العليا في اليونيسف على تدابير المساءلة والمواعيد المستهدفة لإنجاز الإجراءات التصحيحية. وتُحيط اليونيسف علما بانطلاق إجراءات إدارية، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، أي بعد ثلاثة أشهر من إصدار مجلس مراجعي الحسابات رسميا تقريره، بشأن جميع توصيات مراجعي الحسابات المقبولة البالغ عددها 52 توصية، وتعتبر الإدارة أن 9 توصيات منها هي توصيات منفّذة وجاهزة لتُعرض على مجلس مراجعي الحسابات ليُقيّم تنفيذها.

الجدول 1

حالة تنفيذ التوصيات، السنة المالية 2019، بحسب تواريخ الإنجاز المستهدفة

تاريخ الإنجاز المستهدف	*عدد التوصيات*	*التوصيات التي لم تُنفَّذ*	*التوصيات التي تجاوزتها الأحداث*	*التوصيات التي نُفِّذت (طُلب إغلاقها)*	*التوصيات قيد التنفيذ*
الربع الأول من عام 2022	1				1
الربع الأخير من عام 2021	2				2
الربع الثالث من عام 2021	1				1
الربع الثاني من عام 2021	9				9
الربع الأول من عام 2021	13				13
الربع الأخير من عام 2020	17				17
التوصيات الجاهزة للتقييم	9			9	
التوصيات التي لم تُقبل	3	3			
المجموع	**55**	**3**	**0**	**9**	**43**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**6 في المائة**	**صفر في المائة**	**16 في المائة**	**78 في المائة**

الجدول 2

حالة تنفيذ التوصيات، السنة المالية 2019، بحسب درجة الأولوية

درجة الأولوية	*عدد التوصيات*	*التوصيات التي لم تُنفَّذ*	*التوصيات التي نُفِّذت (طُلب إغلاقها)*	*التوصيات قيد التنفيذ*
أولوية قصوى	23	2	3	18
أولوية متوسطة	32	1	6	25
المجموع	**55**	**3**	**9**	**43**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**6 في المائة**	**16 في المائة**	**78 في المائة**

سادسا - حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 والسنوات التي قبلها

ألف - حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

76 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات 48 توصية في التقرير عن مراجعة الحسابات لعام 2018 (A/74/5/Add.3). وصُنفت 12 توصية من هذه التوصيات على أنها ذات أولوية قصوى، بينما صُنفت التوصيات الـ 36 الأخرى على أنها ذات أولوية متوسطة. وقبلت الإدارة 47 توصية (97 في المائة) من التوصيات، وأبدت عدم قبولها التوصية الواردة في الفقرة 15 من التقرير التي توصي بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإيرادات المتوقعة والإيرادات الفعلية في البيانات المالية السنوية.

77 - واختلف رأي اليونيسف عن رأي مجلس مراجعي الحسابات بشأن الإفصاح عن الإيرادات المستهدفة والفعلية في بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية. وتتسق الإفصاحات الحالية في البيانات المالية السنوية اتساقا تاما مع المعايير المحاسبية الدولية ومع الموقف المنسَّق لمنظومة الأمم المتحدة. ووفقا للتوجيهات بشأن المواءمة الصادرة عن فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة، لا ينطبق الإفصاح الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات إلا على المنظمات التي تتلقى أنصبة مقررة (حيث تكون سلطة الإنفاق ممنوحة من الجمعية العامة)، ولا ينطبق على الصناديق والبرامج التي تموَّل من التبرعات، ومن ثم فهو لا ينطبق على اليونيسف. وتشير الإدارة مجددا إلى أن وثائق تخطيط الميزانية والتقديرات المالية ذات الصلة التي تُقدم إلى المجلس التنفيذي لليونيسيف تتضمن المقارنات التي أوصي بالإفصاح عنها؛ واستجابة للتوصية، وسّعت اليونيسف نطاق ما يُفصح عنه في إطار الملاحظة 5 وفي الاستعراض المالي العام بشأن الفروق بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، بحسب فئات الميزانية، فيما يتعلق بالبيان الخامس من البيانات المالية السنوية.

78 - وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان مجلس مراجعي الحسابات قد قيّم 18 توصية (38 في المائة) من التوصيات الـ 47 المقبولة على أنها منفذة، بينما كانت 23 توصية (49 في المائة) قد نُفّذت وفي انتظار أن يقيّمها مجلس مراجعي الحسابات ويُغلقها، وتجاوزت الأحداث 4 توصيات (9 في المائة)، وكانت توصيتان (4 في المائة) قيد التنفيذ وتاريخا إنجازهما المستهدفان هما نهاية عام 2020 والربع الأول من عام 2021. وترد المعلومات المتعلقة بذلك في الجدولين 3 و 4.

الجدول 3

حالة تنفيذ التوصيات، السنة المالية 2018، بحسب تواريخ الإنجاز المستهدفة

تاريخ الإنجاز المستهدف	*عدد التوصيات*	*التوصيات التي لم تُنفَّذ*	*التوصيات التي تجاوزتها الأحداث*	*التوصيات التي نُفِّذت (طُلب إغلاقها)*	*التوصيات قيد التنفيذ*
الربع الأول من عام 2021	1				1
الربع الأخير من عام 2020	1				1
التوصيات الجاهزة للتقييم	23			23	
التوصيات المنفذة	18			18	
التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	4		4		
التوصيات التي لم تُقبَل	1	1			
المجموع	48	1	4	41	2
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**2 في المائة**	**8 في المائة**	**85 في المائة**	**4 في المائة**

الجدول 4

حالة تنفيذ التوصيات، السنة المالية 2018، بحسب درجة الأولوية

تاريخ الإنجاز المستهدف	*عدد التوصيات*	*التوصيات التي لم تُنفَّذ*	*التوصيات التي تجاوزتها الأحداث*	*التوصيات التي نُفِّذت (طُلب إغلاقها)*	*التوصيات قيد التنفيذ*
أولوية قصوى	12		1	11	
أولوية متوسطة	36	1	3	30	2
المجموع	**48**	**1**	**4**	**41**	**2**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**2 في المائة**	**8 في المائة**	**85 في المائة**	**4 في المائة**

باء - حالة تنفيذ التوصيات طويلة الأمد الواردة في تقريري عامي 2017 و 2016

79 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات 36 توصية في التقرير عن مراجعة الحسابات لعام 2017 (A/73/5/Add.3). وصُنفت 7 توصيات على أنها ذات أولوية قصوى، بينما صُنفت التوصيات الـ 29 المتبقية على أنها ذات أولوية متوسطة.

80 - وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان مجلس مراجعي الحسابات قد قيّم 28 توصية (77 في المائة) من التوصيات الـ 36 الصادرة لعام 2017 على أنها منفذة، بينما كانت 3 توصيات (8 في المائة) قد نُفّذت وفي انتظار أن يقيّمها مجلس مراجعي الحسابات ويُغلقها، وكانت 4 توصيات (11 في المائة) قيد التنفيذ وتواريخ إنجازها المستهدفة هي نهاية عام 2020 كما هو مبيّن في الجدول 5.

الجدول 5

حالة تنفيذ التوصيات، السنة المالية 2017، بحسب تواريخ الإنجاز المستهدفة

تاريخ الإنجاز المستهدف	*عدد التوصيات*	*التوصيات التي لم تُنفَّذ*	*التوصيات التي تجاوزتها الأحداث*	*التوصيات التي نُفِّذت (طُلب إغلاقها)*	*التوصيات قيد التنفيذ*
الربع الأخير من عام 2020	4				4
التوصيات الجاهزة للتقييم	3			3	

تاريخ الإنجاز المستهدف	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُنفَّذ	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات التي نُفِّذت (طُلب إغلاقها)	التوصيات قيد التنفيذ
التوصيات المنفذة	27			27	
التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	1		1		
التوصيات التي لم تُقبَل	1			1	
المجموع	**36**	**0**	**1**	**31**	**4**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**صفر في المائة**	**3 في المائة**	**86 في المائة**	**11 في المائة**

81 - وأصدر مجلس مراجعي الحسابات 36 توصية في التقرير عن مراجعة الحسابات لعام 2016 (A/72/5/Add.3). وصُنفت 8 توصيات على أنها ذات أولوية قصوى، بينما صُنفت التوصيات الـ 28 الأخرى على أنها ذات أولوية متوسطة.

82 - وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان مجلس مراجعي الحسابات قد قيّم 31 توصية (86 في المائة) على أنها منفذة، وكانت توصية واحدة (3 في المائة) قد نُفّذت وفي انتظار أن تُقيّم وتُغلق، وكانت 4 توصيات (11 في المائة) قيد التنفيذ وتواريخ إنجازها المستهدفة هي نهاية عام 2020 والربعان الثاني والأخير من عام 2021 كما هو مبيّن في الجدول 6.

الجدول 6

حالة تنفيذ التوصيات، السنة المالية 2016، بحسب تواريخ الإنجاز المستهدفة

تاريخ الإنجاز المستهدف	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُنفَّذ	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات التي نُفِّذت (طُلب إغلاقها)	التوصيات قيد التنفيذ
الربع الأخير من عام 2021	1				1
الربع الثاني من عام 2021	2				2
الربع الأخير من عام 2020	1				1
التوصيات الجاهزة للتقييم	1			1	
التوصيات المنفذة	30			30	
التوصيات التي لم تُقبَل	1			1	
المجموع	**36**	**0**	**0**	**32**	**4**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**صفر في المائة**	**صفر في المائة**	**89 في المائة**	**11 في المائة**

جيم - حالة تنفيذ التوصيات طويلة الأمد الواردة في تقريري عامي 2015 و 2013

83 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات 39 توصية لعامي 2015 و 2013. وتعتبر 3 توصيات من هذه التوصيات الـ 39 توصيات طويلة الأمد، وهي تتعلق بإدارة الميزانية وتقديم التقارير عنها ولا تزال تُعرض على مجلس مراجعي الحسابات ليُقيّم الإجراءات المنفَّذة المتصلة بها. وفيما يتعلق بمسألة افتراضات الميزانية (الفقرة 69)، عُزّزت التوجيهات المتعلقة بإعداد خطط العمل المتجددة/المتعددة السنوات للمكاتب القطرية لتشمل وضع افتراضات لإعداد الميزانية. وأُعدّت وحدة تدريبية بشأن الإدارة القائمة على النتائج وبدأ تنفيذها بنجاح. وفيما يتعلق بمسألة إعداد ميزانية موحدة على مستوى المؤسسة (الفقرة 14)، أعدت اليونيسف إطارا واضحا، تمشيا مع متطلبات المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُوضح الحساب على

أساس سنوي للمبالغ من مختلف مصادر الميزانية. وهذا الإطار هو الأساس الذي أنبنى عليه إعدادُ ومراجعةُ البيان الخامس من البيانات المالية لليونيسف. وفيما يتعلق بالتوصية بإنشاء نظام لتتبع الأموال (الفقرة 105)، تم تفعيل كامل الخاصيات الوظيفية لنظام VISION (نظام التخطيط المركزي للموارد) في نظام تتبع الأموال بهدف الربط بين النفقات المقررة والنفقات الفعلية على المستوى الملائم للتخطيط. وصدرت كذلك توجيهات محدّثة بشأن مذكرات الاستراتيجية البرنامجية، بما في ذلك منهجية تقدير الموارد، في كانون الأول/ديسمبر 2017 على أن توضع موضع التطبيق في عام 2018.

84 - وأقر مجلس مراجعي الحسابات بهذه الإجراءات، ويود التحقق من تطبيقها عند مراجعته الحسابات لعام 2020. ويرد في المرفق الثاني جدول يرد فيه بيان موجز لهذه التوصيات وتنفيذها.

سابعا - خاتمة

85 - يسرّ الإدارة أن مجلس مراجعي الحسابات أبدى رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لعام 2019. ويرجع هذا الإنجاز إلى عدة عوامل: ما يقوم به موظفو اليونيسف عالميا من عمل دؤوب وما يمارسوه من دور قيادي من أجل تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في المنظمة ككل، وما يُستحدَث من حلول مبتكرة لتسريع وتيرة تحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية من أجل تحقيق نتائج لصالح الأطفال.

المرفق الأول

موجز التوصيات الصادرة في عام 2019، بحسب درجة الأولوية والمجالات المنطوية على مخاطر

المجال	*التوصيات الرئيسية (ذات أولوية قصوى)*	*التوصيات الأخرى (ذات أولوية متوسطة)*	*المجموع*
الإدارة المالية	2	12	14
نظاما VISION و inSight	8	9	17
إدارة البرامج	4	2	6
الخدمات المشتركة المقدمة على الصعيد العالمي	4	1	5
إدارة المشتريات والمخزون وسلسلة الإمداد	3	5	8
إدارة التحويلات النقدية	2		2
إدارة الموارد البشرية		3	3
المجموع	**23**	**32**	**55**

المرفق الثاني

موجز التوصيات طويلة الأمد

توصية مجلس مراجعي الحسابات	*التوصيات التي نُفِّذت/طُلب إغلاقها*
A/69/5/Add.3 (2014، السنة المالية 2013)، الفقرة 69 – أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن تُلزم اليونيسف مكاتبَها القطرية بتطبيق افتراضات للميزانية تكون مبررة تبريرا كاملا تمهيدا لتقدير الموارد فيما يتعلق بالأنشطة المقرر في خطط العمل المتجددة/المتعددة السنوات.	عُزِّزت التوجيهات المتعلقة بإعداد خطط العمل المتجددة/المتعددة السنوات للمكاتب القطرية لتشمل وضع افتراضات لإعداد الميزانية. وأُعدّت وحدة تدريبية بشأن الإدارة القائمة على النتائج وبدأ تنفيذها بنجاح. وصدرت كذلك توجيهات محدّثة بشأن مذكرات الاستراتيجية البرنامجية، بما في ذلك منهجية تقدير الموارد، في كانون الأول/ديسمبر 2017 على أن توضع موضع التطبيق في عام 2018.
A/71/5/Add.3 (2015، السنة المالية 2014)، الفقرة 14 – أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن تنظر اليونيسف فيما يلي: (أ) إعداد ميزانية متكاملة سنوية موحّدة على مستوى المؤسسة تتضمن الأرقام من جميع الميزانيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي لليونيسف؛ (ب) إيراد المبالغ المدرجة في الميزانية لمختلف الأنشطة ضمن إطار كل نتيجة على مستوى وحدة العمل المناسبة.	أعدت اليونيسف إطارا واضحا، تمشيا مع متطلبات المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُوضح الحساب على أساس سنوي للمبالغ من مختلف مصادر الميزانية. وهذا الإطار هو الأساس الذي أنبنى عليه إعدادُ ومراجعةُ البيان الخامس من البيانات المالية لليونيسف. وتسجل النفقات ضمن إطار النشاط في نظام VISION (نظام التخطيط المركزي للموارد)، وتُراكم حسب النواتج ووحدة العمل، وتُجمع على مستوى المؤسسة، وتُدرج في الميزانية المعنية في البيان الخامس.
A/71/5/Add.3 (2015، السنة المالية 2014)، الفقرة 105 – أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن تنظر اليونيسف فيما يلي: (أ) وضع نظام لتتبع الأموال بهدف الربط بين النفقات المقررة والنفقات الفعلية على المستوى الملائم للتخطيط (النتيجة، الناتج، النشاط)؛ (ب) استعراض المواد التوجيهية الحالية وغيرها من المواد المرجعية لتحسينها واستخدامها على نحو أفضل؛ (ج) مواءمة مؤشرات النواتج مع مجالات التركيز والأنشطة من أجل تحقيق النواتج المندرجة في إطار النتيجة المعنونة "التعليم".	فُعّلت كامل الخاصيات الوظيفية لنظام VISION (نظام التخطيط المركزي للموارد) في نظام تتبع الأموال بهدف الربط بين النفقات المقررة والنفقات الفعلية على المستوى الملائم للتخطيط. ولا يزال العمل مستمرا على تعزيز ما أوصي به في الشطر (ب) من التوصية من خلال التدريب على الإدارة والميزنة القائمتين على النتائج وإصدار توجيهات في هذا الصدد؛ بينما عولج الشطر (ج) من التوصية من خلال تحسين عنصر تقييم النتائج.